

SCT/27/4

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 18 يوليو 2012

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية

الدورة السابعة والعشرون

جنيف، من 18 إلى 21 سبتمبر 2012

دراسة عن الآثار المحتملة لعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته

من إعداد الأمانة

مقدمة

1. في الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (ويشار إليها فيما يلي بمختصر "اللجنة")، المنعقدة في جنيف من 24 إلى 28 أكتوبر 2011 ومن 1 إلى 3 فبراير 2012، ذكر الرئيس أن "عددا من الوفود يرى أن، [...]، ثمة حاجة إلى دراسة تجربها الأمانة بمشاركة كبير الاقتصاديين حول أثر مشروع مواد ومشروع قواعد قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته (الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3) على الدول النامية. وبعد مناقشة غير رسمية، وافقت اللجنة على طلب الأمانة إعداد دراسة تحليلية وفقا للاختصاصات الواردة في المرفق الثاني [من الوثيقة SCT/26/8]" (الفقرة 8 من الوثيقة SCT/26/8).

2. بناء على طلب اللجنة، قامت الأمانة، بمشاركة كبير الاقتصاديين، بإعداد هذه الدراسة، التي تنقسم إلى ثلاثة أجزاء. ويحلل الجزء الأول، "دراسة عن الأثر المحتمل لعمل اللجنة على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته"، النتائج الرئيسية لدراستين استقصائيتين أجرتها الأمانة من أجل فهم أفضل للأثر المحتمل للتعديلات المقترح إدخالها في قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته على مودعي الطلبات والمكاتب (انظر المرفق الثاني). وتم إعداد هذا الجزء بالتعاون مع الدكتور جيمس مولتري، من فريق إدارة الرسوم والنماذج التابع لمعهد التصنيع بجامعة كبريدج.

3. ويحلل الجزء الثاني، "مواطن المرونة المتاحة لأعضاء اللجنة في مشروع مواد ومشروع قواعد قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته (الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3)"، مواطن المرونة في مشروع الأحكام على النحو الذي قدمت

به في هاتين الوثيقتين، وينظر في مواطن مرونة إضافية معينة، ويفحص أحكاماً خاصة في المعاهدات التي تديرها الويبو للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (انظر المرفق الثالث).

4. وترد في الجزء الثالث، "المعلومات الإحصائية والتحليل"، معلومات إحصائية، في نطاق البيانات المتاحة عن اتجاهات إيداع الرسوم والنماذج وأنماط الإيداع المقارنة (انظر المرفق الرابع).

5. وترد اختصاصات الدراسة في المرفق الخامس.

6. وترد في المرفق السادس الاستبيانات المستخدمة كأساس للدراسة الاستقصائية التي اضطلعت بإجرائها الأمانة.

7. اللغة الأصلية للوثيقة SCT/27/4 هي الإنكليزية. ووفقاً للسياسة الخاصة باللغات المتبعة في الويبو، فإن نسخ هذه الوثيقة باللغات الأخرى تقتصر على الملخص العملي.

[يلي ذلك المرفق]

ملخص عملي

مقدمة

طلبت اللجنة الدائمة في دورتها السادسة والعشرين إجراء هذه الدراسة حول الأثر المحتمل لعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. ووفقاً للاختصاصات التي وافقت عليها اللجنة في تلك الدورة، اضطلعت أمانة الويبو بإجراء الدراسة، بمشاركة كبير الاقتصاديين، في إطار عمل اللجنة المعني بقانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته (الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3) والتزام الدول الأعضاء في الويبو بتوصيات جدول أعمال التنمية، خاصةً المجموعة باء المتعلقة بوضع القواعد والمعايير.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء مختلفة، يرد كل منها في مرفق منفصل بالوثيقة SCT/27/4. حيث ترد في الجزء الأول (المرفق الثاني) النتائج الرئيسية لتحليل تجريبي للفوائد والقيود والتكاليف المحتملة للتعديلات التي اقترحت اللجنة إدخالها على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته (الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3)، من وجهة نظر مكاتب أعضاء اللجنة ومودعي الطلبات أو مستخدمي نظام الرسوم والنماذج. وتم إعداد التحليل على أساس دراستين استقصائيتين أجرتها الأمانة بالاشتراك مع الدكتور جيمس مولتري، من فريق إدارة الرسوم والنماذج بمعهد التصنيع بجامعة كبرج - حيث حُصصت إحدى الدراستين لسلطات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية، أي بعبارة أخرى المكاتب الوطنية/الإقليمية، وحُصصت الأخرى لمستخدمي نظام تسجيل الرسوم والنماذج. ويتضمن هذا الجزء من الدراسة أيضاً تحليلاً لمسألة ما إذا كان لمشروع القواعد والمواد الواردين في الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3 أي أثر على نقل التكنولوجيا والنفوذ إلى المعارف.

ويرد في الجزء الثاني (المرفق الثالث) تحليل لمواطن المرونة المتاحة لأعضاء اللجنة الدائمة في مشروع القواعد والمواد كما وردا في الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3. وأخيراً يقدم الجزء الثالث (المرفق الرابع) معلومات عن اتجاهات وأنماط إيداع الرسوم والنماذج الصناعية بحسب المكتب وبحسب المنشأ وبحسب فئة المنتجات (وفقاً لتصنيف لوكارنو). وقد أعدت الأمانة الجزأين الثاني والثالث من الدراسة على أساس الدراسات السابقة المتعلقة والبيانات المتاحة.

القسم ألف: ملخص للنتائج الرئيسية بشأن الأثر المحتمل لعمل اللجنة فيما يتعلق بقانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته

ألف.1. النهج

أجريت دراسة من أجل فهم أفضل للأثر المحتمل لتعديلات قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته المقترحة في مشروع المواد ومشروع القواعد الواردين في الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3 على المستخدمين/مودعي الطلبات والمكاتب الوطنية/الإقليمية. وكان الهدف من هذه الدراسة، وفقاً للاختصاصات المطبقة (المرفق الرابع بهذه الوثيقة)، هو تحليل الفوائد والقيود والتكاليف المحتملة لتطبيق مشروع المواد والقواعد المذكورين أعلاه، بالنسبة إلى أعضاء اللجنة، وأثر هذين المشروعين للمواد والقواعد، إن وجد، على عدد من العوامل التي يمكن وصفها بشكل عام بأنها تحفز على الأنشطة المتعلقة بالرسوم والنماذج والنفوذ إلى المعارف.

ولتحقيق هذه الأهداف، أجريت دراستان استقصائيتان، إحداها موجهة إلى المكاتب الوطنية والإقليمية، بينما استهدفت الأخرى مستخدمي نظام تسجيل الرسوم والنماذج (إما مودعي طلبات تسجيل الرسوم والنماذج أو ممثلهم). وتتمتع التعديلات المقترحة إدخالها على نظام تسجيل الرسوم والنماذج على النحو الذي تناقشها به اللجنة حالياً وكما ترد في الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3 بالتعميد. ولتصميم الاستبيانات المستخدمة في الدراستين الاستقصائيتين، تم تحديد الملامح

الرئيسية للتعديلات المقترحة ووصفها على نحو يجعلها مفهومة للمصمم أو المدير أو رجل الصناعة العادي. وأسفر ذلك عن وصف لتسعة تعديلات، مع شرح مفصل لكل تعديل، وتم استخدام ذلك في كل من الدراسة الاستقصائية للمكاتب الوطنية/الإقليمية والدراسة الاستقصائية لمودعي الطلبات.

بدأت الدراسة في شهر مارس 2012، حيث نُفذت عملية جمع البيانات في شهري أبريل ومايو 2012. وتم تعميم طلبات استيفاء الاستبيانات على مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء في الويبو والبالغ عددها 185 دولة، والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية OAPI، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية ARIPO، ومكتب التنسيق في السوق الداخلية OHIM، ومكتب بنيلوكس للملكية الفكرية BOIP، وتم الحصول على ردود من 53 مكتبا من 25 بلدا من البلدان ذات الدخل المرتفع، و28 بلدا من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

وتم توزيع الاستبيان الموجه إلى المستخدمين/مودعي الطلبات من خلال مكاتب الدول الأعضاء في الويبو، التي طُلب منها بدورها أن تدعو مودعي الطلبات في ولاياتها القضائية إلى استيفاء الدراسة الاستقصائية. وبالإضافة إلى ذلك، تم الترويج لدراسة المودعين الاستقصائية عبر وسائل إعلام الويبو وبين مجموعات المستخدمين المعروفين لدى الويبو. وأسفرت هذه الدراسة الاستقصائية عن ردود بلغ مجموعها 143 ردا، منها 79 من مودعي الطلبات/المستخدمين في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض و64 ردا من مودعي الطلبات/المستخدمين في البلدان ذات الدخل المرتفع. ومع إيلاء العناية الواجبة للطبيعة التخصصية للدراسة الاستقصائية وتعقدها، فإنه يبدو أن 143 ردا تبدو مرضية رغم أنها تبقى عينة صغيرة نسبيا.

ألف.2. آراء المكاتب في تنفيذ وأثر المعاهدات السابقة

كان استبيان المكاتب يهدف إلى عدة أمور منها الاطلاع على آراء المكاتب في تنفيذ المعاهدات السابقة وأثرها، وهي معاهدة قانون العلامات TLT، ومعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات STLT، ومعاهدة قانون البراءات PLT. وترى المكاتب أن تنفيذ هذه المعاهدات الثلاث قد أسفر في معظمه عن فوائد لمستخدمي هذه الأنظمة. وفي أسوأ الحالات، كان الأثر محايدا. وكان أكثر الآثار أهمية يتعلق بتبسيط الإجراءات.

ومن بين هذه المعاهدات الثلاث، رُئي أن معاهدة قانون البراءات لها أهم أثر إيجابي على المستخدمين، ولا سيما فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات.

واستخدمت المكاتب المختلفة آليات مختلفة لتنفيذ المعاهدات، غير أن التشريع الأولي كان مطلوبا في معظم الحالات.

وثمة تنوع في الآراء حول الوقت اللازم لتنفيذ المعاهدة، رغم أنه يبدو أن البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض استغرقت وقتا أقل لتنفيذ المعاهدات السابقة.

وفي معظم البلدان ذات الدخل المرتفع، استغرق تنفيذ كل من معاهدة قانون البراءات ومعاهدة قانون العلامات أكثر من أربع سنوات. وعلى العكس من ذلك، فإن تنفيذ هاتين المعاهدتين في معظم البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض استغرق أقل من سنتين.

وثمة اختلاف كبير بين البلدان ذات الدخل المرتفع من جانب والبلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض من جانب آخر، فيما يتعلق بالدعم الملحوظ اللازم والتعديلات المحتملة اللازمة لتنفيذ هذه المعاهدات.

وبشكل عام، كانت حاجة البلدان ذات الدخل المرتفع إلى الدعم أقل، كما كان أثر المعاهدات على عمليات المكتب ضئيلاً. وبالنسبة إلى كل البلدان، كان أكثر المجالات احتمالاً للتأثر هو مجال تكنولوجيا المعلومات، وكانت البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض تحتاج إلى أكبر الدعم في مجال "المشورة القانونية".

ألف.3. آراء المكاتب ومودعي الطلبات/المستخدمين في التعديلات المقترحة

استعرضت استبيانات المكاتب ومودعي الطلبات/المستخدمين التعديلات المقترحة على قانون الرسوم والنماذج وممارساته، وسعت إلى استطلاع آراء المكاتب ومودعي الطلبات في أثر هذه التعديلات، لا سيما فيما يتعلق بنشاط الرسوم والنماذج واستغلالها تجارياً وفيما يتعلق بسهولة التسجيل ووقته وتكلفته.

التعديل 1 – اختيار طريقة التوضيح: تعرضت المكاتب التي لم توفر هذه الإمكانية لآثار على الخبرة التقنية في تكنولوجيا المعلومات والبنية الأساسية بالإضافة إلى زيادة طفيفة في التكلفة. وتتوقع بعض المكاتب في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض زيادة طفيفة في تعقد الإجراءات. ورأى مودعو الطلبات في المؤسسات الكبيرة والصغيرة أن هذا التعديل سيكون له تأثير إيجابي في تيسير تسجيل الرسم أو النموذج الجديد. وعبرت الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع البلدان عن تفضيلها للصور الشمسية وملفات التصميم باستخدام الحاسوب CAD كوسيلة لتوضيح الرسم أو النموذج. وعبر مودعو الطلبات/المستخدمون في البلدان ذات الدخل المرتفع عن تفضيلهم للرسومات، بينما فضلت البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض الصور الشمسية.

التعديل 2 – خفض عدد النسخ من كل شكل توضيحي: توجد هذه الإمكانية فعلاً في معظم البلدان ذات الدخل المرتفع، وكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وترى معظم المكاتب أن لديها الإمكانية والموارد والخبرة التقنية لتنفيذ هذا التعديل. كما ترى غالبية المكاتب في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض أن ذلك قد يساعد في تبسيط الإجراءات وخفض التكلفة. ورأى مودعو الطلبات/المستخدمون من جميع البلدان فوائد إيجابية تتعلق بتكلفة التسجيل ووقته وسهولته.

التعديل 3 – تسجيل مجموعة من الرسوم والنماذج: يملك حوالي 75% من كل البلدان هذه الإمكانية فعلاً. وبالنسبة إلى تلك البلدان التي لا تملكها، فإن أكثر الآثار أهمية سيكون على البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. وقد أشار جميع المكاتب في البلدان ذات الدخل المرتفع إلى أن التكلفة ستكون أعلى بشكل ملموس، بينما رأت مكاتب البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض أنه قد تكون هناك وفورات. وفي كل البلدان، شعرت المكاتب المستجيبة بأن الإجراءات قد تكون أكثر تعقيداً. وشعر جميع مودعي الطلبات/المستخدمين أن ذلك سوف يبسط عملية التسجيل. أما الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الدخل المرتفع فقد رأت أنه سوف تكون هناك وفورات ملموسة في التكلفة.

التعديل 4 – سهولة الحصول على تاريخ إيداع: رأى عدد صغير من المكاتب في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض أنه ستكون هناك حاجة إلى بنية أساسية إضافية لتكنولوجيا المعلومات من أجل تنفيذ هذا التعديل. وكان موقف المكاتب محايداً بشكل عام فيما يتعلق بأثر هذا التعديل على التكلفة والإجراءات. فكان موقف الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض هو الأكثر إيجابية تجاه هذا التعديل من حيث سهولة التسجيل ووقته وتكلفته.

التعديل 5 – تسجيل النموذج أو الرسم بعد الكشف بستة أشهر: توجد هذه الإمكانية في معظم البلدان ذات الدخل المرتفع. وترى معظم البلدان أن لديها القدرة على تنفيذ هذا التعديل، وأن أثره على التكاليف أو الإجراءات سيكون ضئيلاً جداً. وكان مودعو الطلبات محايدين بنفس الدرجة تجاه أثر هذا التعديل على السهولة والوقت والتكلفة. وهم يستشعرون فوائد واضحة في الاستغلال التجاري للرسم أو النموذج.

التعديل 6 – تسجيل الرسم أو النموذج بعد الكشف باثني عشر شهرا: أشارت معظم المكاتب إلى أنها لا تملك البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات أو الخبرة التقنية اللازمة لتنفيذ هذا التعديل. كما ذكرت أنه ستكون هناك حاجة إلى قدرة إدارية وخبرة قانونية إضافيتين. وذكر مودعو الطلبات أن هذا التعديل المقترح ينطوي على فائدة تجارية كبيرة جدا، وذكروا أن الفائدة ستكون ضئيلة فيما يتعلق بسهولة التسجيل أو وقته أو تكلفته.

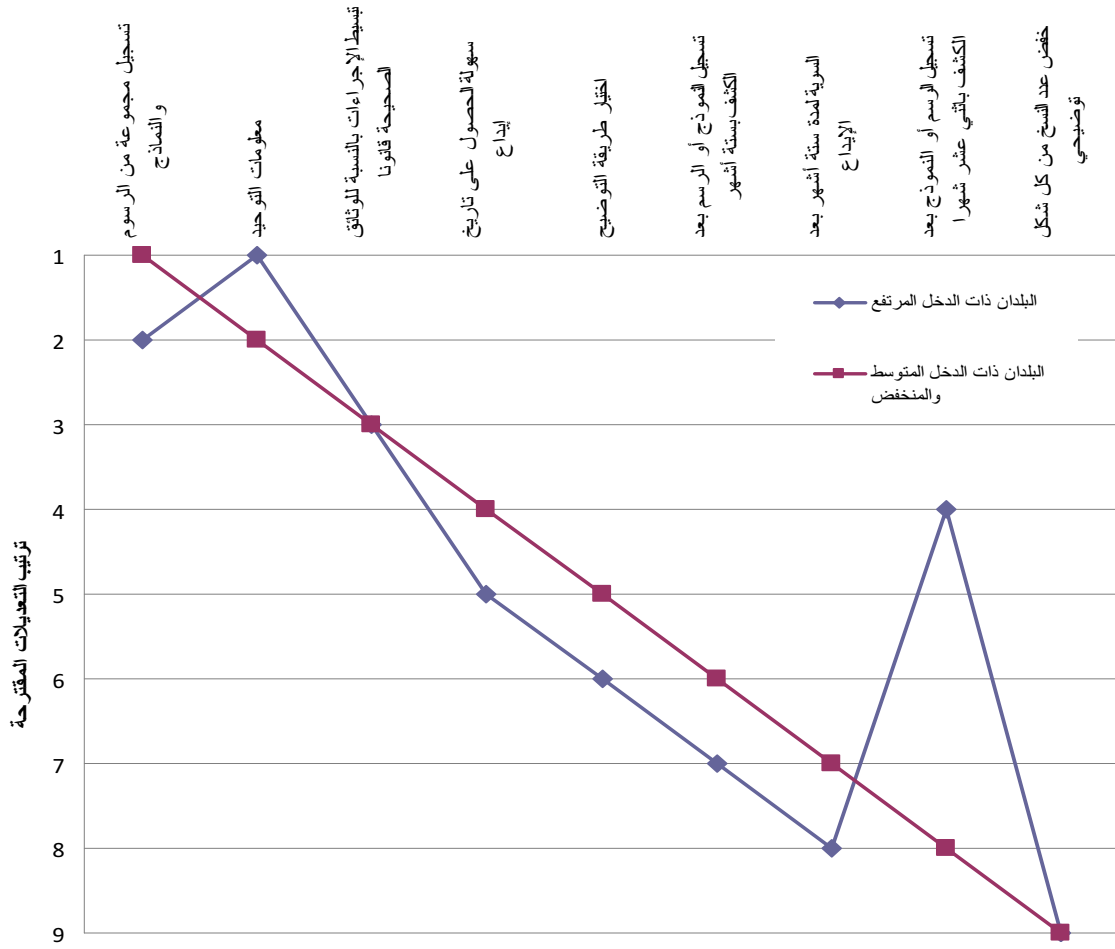
التعديل 7 – السرية لمدة ستة أشهر بعد الإيداع: ربي أن البنية الأساسية الإضافية لتكنولوجيا المعلومات لها أهمية في التنفيذ. ورأي مودعو الطلبات أن هذا التعديل قد يكون له فائدة معتدلة على الاستغلال التجاري، ولكنه قد يجعل التسجيل أعلى بدرجة طفيفة، ويجعله يستغرق وقتا أطول بدرجة طفيفة، وربما يجعل التكلفة أكبر بدرجة طفيفة.

التعديل 8 – معلومات التوحيد: شعر جميع مودعي الطلبات/المستخدمين أن هذا التعديل سيكون له تأثير إيجابي جدا على سهولة التسجيل وتكلفته ووقته. وكان هذا يصدق بصفة خاصة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وكانت الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض إيجابية أيضا وإن كان بدرجة أقل.

التعديل 9 – تبسيط الإجراءات بالنسبة للوثائق الصحيحة قانونا: توجد هذه الإمكانية في معظم البلدان ذات الدخل المرتفع، ولكن ليس في كثير من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وترى بلدان كثيرة أنها لا تملك الخبرة التقنية في تكنولوجيا المعلومات، أو البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، أو الخبرة التقنية القانونية لتنفيذ هذا التعديل، وأن التعديل سيكون له أثر محاييد على التكاليف والإجراءات في المكاتب. ويرى مودعو الطلبات أن هذا التعديل سيجعل تسجيل الرسوم والنماذج أسهل وأسرع وأرخص ثمنا.

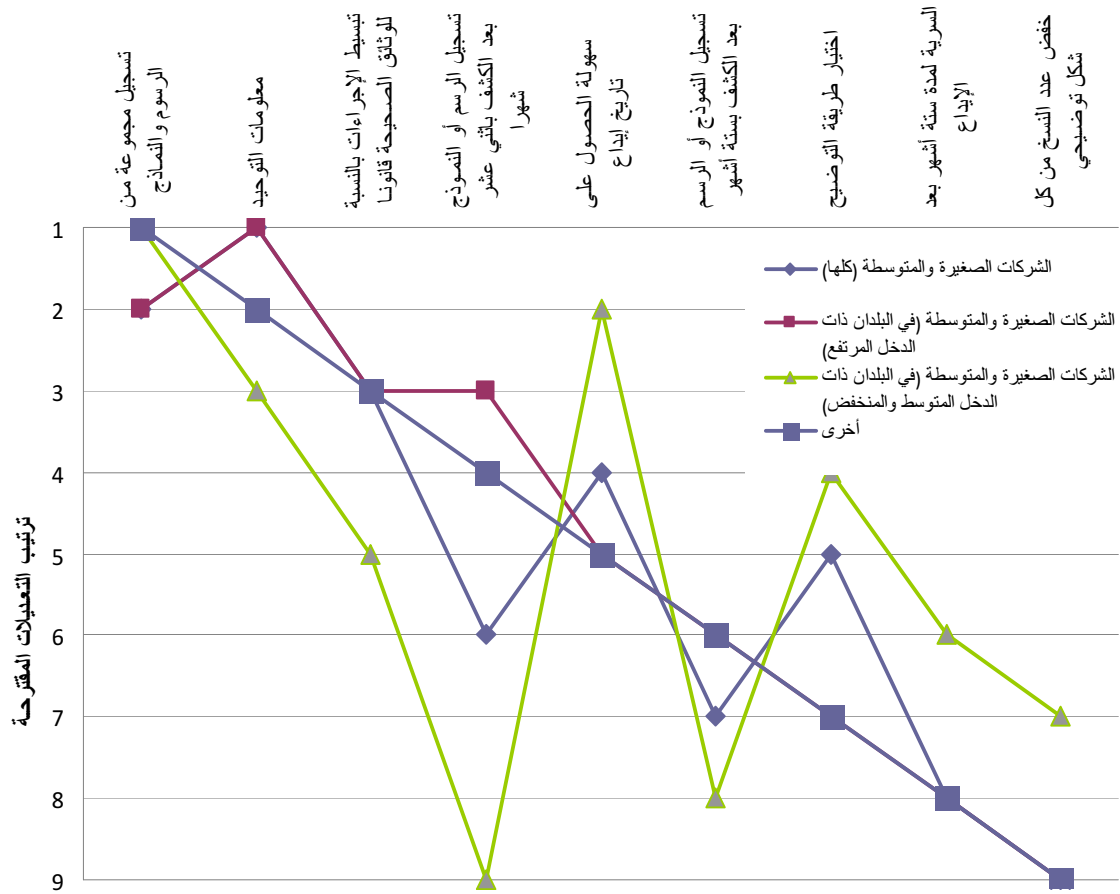
ولتنفيذ هذه التعديلات المقترحة، تدرك المكاتب الحاجة إلى زيادة الخبرة التقنية والبنية الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات، لا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وتوجد حاجة، وإن كانت بدرجة أقل، إلى زيادة القدرة الإدارية والخبرة التقنية القانونية.

ويعتبر مودعو الطلبات/المستخدمون في كل البلدان أن "تسجيل مجموعة من الرسوم والنماذج" و"توحيد المعلومات" و"تبسيط الوثائق القانونية" التعديلات التي تحظى بالأولوية الأولى لديهم. ويعتبر "خفض عدد النسخ من كل شكل توضيحي" دائما أقل التعديلات من حيث الأولوية.



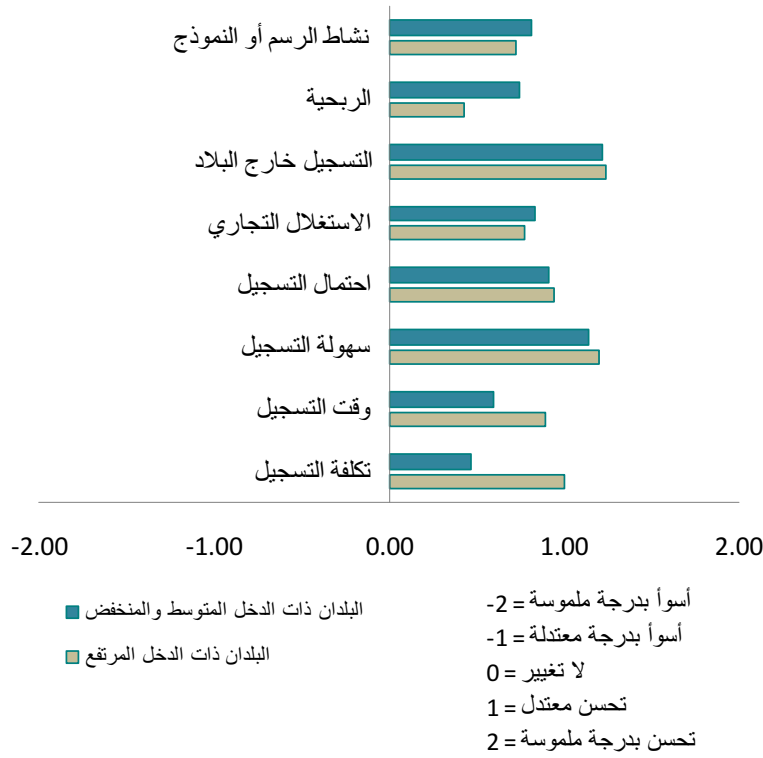
الشكل ألف. 1.3: الأهمية النسبية للتعديلات المقترحة - البلدان ذات الدخل المرتفع وذات الدخل المتوسط والمنخفض

تختلف أولويات الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض عن أولويات المؤسسات في البلدان الأخرى. فالشركات الصغيرة والمتوسطة في تلك البلدان تعتبر "سهولة الحصول على تاريخ إيداع" تعديلا يحظى بأولوية متقدمة، و"التسجيل بعد الكشف باثني عشر شهرا" أولوية متأخرة.



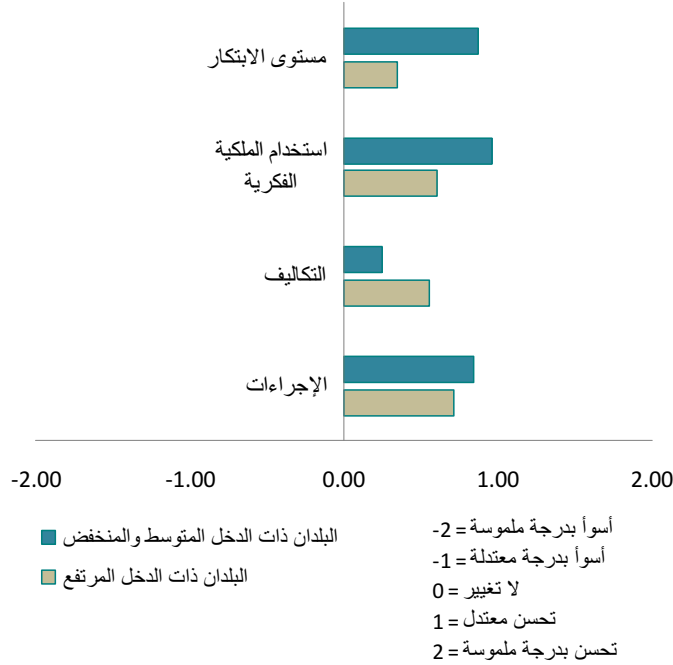
الشكل ألف. 2.3: الأهمية النسبية للتعدلات المقترحة - الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى

وبشكل عام، تثبت النتائج أن المستجيبين في جميع البلدان يرون أن هذه التعديلات سوف ينتج عنها تحسينات. غير أنه توجد بعض الاختلافات الواضحة. ففي البلدان ذات الدخل المرتفع، يعتقد المستجيبون أن التعديلات سوف تُحدث تحسناً أكبر في تكلفة التسجيل ووقته أكثر مما في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وبالعكس، يرى المستجيبون في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض أن التعديلات سيكون لها أثر أكبر على الربحية. وبشكل عام، تتمثل أبرز التحسينات في سهولة التسجيل واحتمال التسجيل خارج البلاد.



الشكل ألف. 3.3: الأثر المحتمل للتعديلات – البلدان ذات الدخل المرتفع وذات الدخل المتوسط والمنخفض

وكانت المكاتب إيجابية بشكل عام إزاء الأثر المحتمل لهذه التعديلات على مستخدمي نظام الرسوم والنماذج. وكانت المكاتب في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض أكثر إيجابية بدرجة طفيفة إزاء الأثر على الابتكار واستخدام الملكية الفكرية وتبسيط الإجراءات. غير أنها ترى أن التكلفة ستكون محايدة في معظمها، ربما مع تحقيق وفورات صغيرة.



الشكل ألف. 4.3: رأي المكاتب في أثر مجموعة التعديلات بالنسبة للمستخدمين/مودعي الطلبات

ألف. 4. آراء المكاتب فيما يتعلق بالتنفيذ

شمل استبيان المكاتب فصلا عن تنفيذ التعديلات، الهدف منه استطلاع آراء المكاتب فيما يتعلق، بشكل خاص، بتكلفة التنفيذ المتوقعة على المكتب، والوقت اللازم لتنفيذ التعديلات، والدعم أو المساعدة اللازمين.

وأعربت المكاتب عن تفاعلها بإمكانية تنفيذ التعديلات المقترحة في أقل من أربع سنوات، وتنفيذ معظمها في أقل من سنتين. وقد يبدو هذا سريعا مقارنة بتجارب المعاهدات السابقة.

ولتنفيذ هذه التعديلات، يوجد توافق في آراء المكاتب على ضرورة تحسين البنية الأساسية والخبرة التقنية لتكنولوجيا المعلومات.

ورئي أن التعديل الثالث (تسجيل مجموعة من الرسوم والنماذج) هو أكثر التعديلات تكلفة في تنفيذه، كما أنه يتطلب إجراءات أكثر تعقيدا. غير أنه من المهم أن نلاحظ أن هذا هو أيضا التعديل الذي يحظى بأعلى أولوية من جانب معظم مودعي الطلبات/المستخدمين.

وفي البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، هناك حاجة إلى الدعم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والإدارة والخبرة التقنية القانونية والتدريب. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان ذات الدخل المرتفع تشعر بحاجة أقل كثيرا إلى الدعم. وهكذا يتضح

أن المكاتب في البلدان ذات الدخل المرتفع في وضع أفضل يمكنها من تنفيذ هذه التعديلات بأقل أثر على القدرات والخبرة التقنية والموارد الموجودة.

ألف. 5. نقل التكنولوجيا والنفاز إلى المعارف

لم يكن من الممكن للدراسات الاستقصائية أن تتناول تحليل الأثر المحتمل لمشروع المواد والقواعد (الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3) على نقل التكنولوجيا والنفاز إلى المعارف؛ حيث أن ذلك يتضمن أطرافاً أخرى لا تتطلب لنفسها حقوقاً للرسوم والنماذج. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أنه ليس هناك وجود فعلي لدلائل نظامية أو حتى سرديّة على آثار حماية الرسوم والنماذج على نقل التكنولوجيا والنفاز إلى المعارف، وهكذا فإنها لم تكن ذات نفع لهذا الجزء من الدراسة.

ومع وضع هذه التقييدات المهمة في الاعتبار، تتضمن الدراسة بعض الرؤى التي تستفيد من طبيعة حماية الرسوم والنماذج ورؤى أكثر تعمقاً لما يحدد نقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، تشير الدراسة إلى أن حقوق الرسوم والنماذج الصناعية لا تحمي إلا الجوانب الجمالية أو الزخرفية للشيء موضوع الحق - وليس الجوانب التقنية أو الوظيفية فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فمن غير المحتمل أن يوحى الترخيص بحق الرسم أو النموذج في حد ذاته بنقل تكنولوجيا عملية التصنيع. ويمكن أن يرتبط هذا النقل بترخيص حق الرسم أو النموذج، رغم أنه لا توجد أدلة تجريبية على هذا الفرض أو على الدور المحدد للإجراءات الشكلية للتسجيل في هذا السياق.

القسم بء: ملخص لمواطن المرونة المتاحة لأعضاء اللجنة في مشروع مواد ومشروع قواعد قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته (الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3)

فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من الاختصاصات، يتضمن الجزء الثاني من الدراسة تحليلاً "لمواطن المرونة المتاحة لأعضاء اللجنة في مشروع مواد ومشروع قواعد قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته (الوثيقتين SCT/26/2 و SCT/26/3)، يزيد من عمق التحليل الوارد في الأجزاء ذات الصلة من الوثيقة SCT/26/4، ويعرض أحكاماً خاصة تتعلق بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً".

يتصدى لهذا الجزء من الدراسة قسم يهدف إلى تعريف مصطلح "مواطن المرونة" بالإشارة إلى الدراسات السابقة المتعلقة، ويهدف إعطاء وصف شامل لمعناه لأغراض هذه الدراسة. ويُذكر أن "مواطن المرونة" مصطلح يُستخدم كثيراً فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المستمدة من الصكوك الدولية، لا سيما اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ("اتفاق تريبس").

ويرد مصطلح "مواطن المرونة" في اتفاق تريبس في الفقرة السادسة من الديباجة وفي المادة 1.66. وبالإضافة إلى ذلك، فمنذ إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة ("إعلان الدوحة")، المعتمد في نوفمبر 2001، أصبح المصطلح يستخدم فيما يتصل بأحكام معينة في اتفاقات تريبس التي يمكن استخدامها لدعم حق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة ودعم الحصول على الأدوية، كالتراخيص الإلزامية والأحكام المتعلقة باستنفاد حقوق الملكية الفكرية، التي تعطي الحق لكل عضو في إنشاء نظامه الخاص للاستنفاد. وأخيراً، فقد استخدم مصطلح "مواطن المرونة" أيضاً بشكل أكثر عمومية للإشارة إلى الخيارات المختلفة المتاحة لأعضاء منظمة التجارة العالمية لإدخال التزامات تريبس في قوانينها الوطنية. وفي هذا الصدد، فمن المعترف به عادة أن أي صك دولي يترك للأطراف "مجالاً للمناورة" عند تنفيذ وتفسير الصك. وقد استخدم مصطلح "مواطن المرونة" بهذا المعنى العام في هذه الدراسة.

وتتضمن الدراسة لتقدم ثلاثة أنواع من مواطن المرونة في الصك المحتمل الذي يجري النظر فيه. ويُذكر أن مشروع الأحكام يقتصر على المسائل الإجرائية التي تعالج بصفة رئيسية الإجراءات الشكلية، ربما مع استثناء فترة الإهمال المقترحة للإيداع بعد

الكشف. وهي لا تمس المسائل الموضوعية المتعلقة بالحماية، كمادة أو شروط ومجال الحماية، كما أنها لا تعالج الإنفاذ. ولذلك فإن نطاق مواطن المرونة في مشروع الأحكام لا يمكن مقارنته بشكل مباشر بنطاق مواطن المرونة في اتفاق تريبس أو في الصكوك الأخرى التي تحتوي على معايير دنيا للحماية.

ويتعلق النوع الأول من مواطن المرونة في الصك المحتمل بتلك المواطن المتاحة في القانون الدولي العام وقت قبول صك دولي، كالتحفظات والإعلانات. ويتضح كيف أن بعض المعاهدات التي تديرها الويبو، لا سيما تلك التي تشبه في طبيعتها الصك المحتمل الذي يجري النظر فيه، تشمل هذا النوع من مواطن المرونة.

ويتعلق النوع الثاني من مواطن المرونة بتلك المواطن الموجودة في مشروع الأحكام، والتي تمنح الأطراف خيارات مختلفة في تنفيذ الأحكام. ومن بين هذه، توجد مواطن مرونة تتعلق بشروط قبول ما يسمى "التطبيقات المتعددة"، فيما يتعلق بشكل الاتصالات وتمثيل الرسم أو النموذج الصناعي.

وينشأ النوع الثالث من مواطن المرونة من مفهومات لم تحدد في مشروع الأحكام، كمفهوم الرسم أو النموذج الصناعي. ويترك هذا لكل طرف الحرية الكاملة في تبني التعريف الأكثر ملاءمة لاحتياجاته وتقاليدته القانونية.

وأخيراً، يعرض هذا الجزء من الدراسة لبعض الفقرات الخاصة، التي يمكن تطبيقها فقط في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، والواردة في المعاهدات التي تديرها الويبو، لا سيما القرار الصادر عن المؤتمر الدبلوماسي المكمل لمعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات ولأختها التنفيذية، الذي اعتمده مؤتمر سنغافورة الدبلوماسي فيما يتعلق بالاحتياجات والشواغل الخاصة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

القسم جيم: ملخص المعلومات الإحصائية والتحليل

يتضمن الجزء الإحصائي في الدراسة معلومات عن اتجاهات وأنماط إيداع الرسوم والنماذج الصناعية بحسب المكتب (أي الموقع الجغرافي للطلبات) والمنشأ (أي مصدر الطلبات) وفئة المنتجات (باستخدام تصنيف لوكارنو). ولإجراء مقارنات أفضل عبر البلدان، يتضمن الفصل أيضاً بيانات قائمة على إحصاءات الرسوم والنماذج - أي عدد الرسوم والنماذج الواردة في الطلبات، وتمثل هذه البيانات الإحصائية للرسوم والنماذج بعض المكاتب التي تطبق نظاماً للرسوم والنماذج المنفردة في التطبيقات ومكاتب أخرى تسمح بالرسوم والنماذج المتعددة في تطبيق واحد.

وتشمل أهم النتائج التي توصل إليها الفصل ما يلي:

- زادت إيداعات الرسوم والنماذج الصناعية في كل سنة منذ سنة 2000 إلى 2010، بمعدلات تتكون غالباً من رقمين. ففي سنة 2000، تم إيداع نحو 300 000 طلب في جميع أنحاء العالم، وبحلول نهاية العقد، كان عدد الطلبات السنوية قد زاد إلى أكثر من 720 000. وتدل البيانات على أن إيداعات الرسوم والنماذج الصناعية على مستوى العالم شهدت نمواً مستمراً على الرغم من التراجع الاقتصادي العالمي - ويرجع جانب كبير من السبب في ذلك إلى الزيادة القوية في الإيداع في الصين.
- شهد المكتب الحكومي للملكية الفكرية في الصين أكبر الزيادات في طلبات إيداع الرسوم والنماذج، التي كان معظمها يمثل مقيمين صينيين. ومثلت الإيداعات المقدمة من المقيمين الصينيين، بشكل خاص، 24% من إيداعات المقيمين العالمية في عام 2000، وبحلول سنة 2010 أصبحت تمثل أكثر من 64%. وباستثناء طلبات المقيمين المودعة في المكتب الحكومي للملكية الفكرية في الصين، كانت الزيادة في إيداعات المقيمين متواضعة على المستوى العالمي.

- وفي كل مجموعات الدخل، تمثل طلبات المقيمين غالبية طلبات الرسوم والنماذج الصناعية. وفيما يتعلق بالمجموعة ذات الدخل المرتفع، بلغت حصة غير المقيمين من إجمالي الطلبات 22,3%. ومثلت المجموعة ذات الدخل المتوسط المرتفع أقل حصة لغير المقيمين (5,5%)، غير أنه باستثناء الصين، تصل هذه الحصة إلى نحو 40% (انظر الجدول أدناه).
- في المكاتب الفردية، تباينت حصص طلبات غير المقيمين تباينا شديدا مع تسجيل المكاتب الصغيرة غالبا - ولكن ليس دائما - لحصص أعلى من غير المقيمين.
- كانت أكبر فئة في سنة 2010 من حيث عدد الطلبات هي فئة الأثاث (الفئة 6)، حيث بلغ عدد الطلبات فيها أكثر من 15 000 طلب، وتلتها فئة الطرود والحاويات (الفئة 9) والملابس (الفئة 2).

تطبيقات الرسوم والنماذج الصناعية بحسب مجموعة الدخل - بيانات المكاتب¹

مجموعة الدخل	النمو (%)، 2010-2009	النمو (%)، 2010-2006	الحصة من المجموع (%)، 2006	الحصة من المجموع (%)، 2010	حصة غير المقيمين (%)، 2006	حصة غير المقيمين (%)، 2010
الدخل المرتفع	5,4	3,6-	52,2	33,9	23,2	22,3
الدخل المتوسط المرتفع	18,2	18,1	43,2	63,2	11,6	5,5
الدخل المتوسط المرتفع*	0,2	0,4	6,0	4,6	43,0	39,5
الصين	19,9	20,3	37,3	58,6	6,6	2,9
الدخل المتوسط المنخفض	3,0	3,1-	4,1	2,7	40,2	32,0
الدخل المنخفض	15,9-	11,5-	0,5	0,2	32,7	23,3

ملحوظة: تم تقدير بيانات المكاتب الناقصة
باستثناء بيانات المكتب الحكومي للملكية الفكرية في الصين
المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2012

[نهاية المرفق والوثيقة]